

تحقيق الاستقرار المالي المستدام بين الإمكانيات المتاحة والتحديات القائمة

Achieving sustainable financial stability between available capabilities and existing challenges

أ.د. عمرو هشام محمد العمري
 Prof. Amr H. MOHAMMED
 الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم
 الاقتصاد

Al-Mustansiriya University / College of
 Administration and Economics /
 Department of Economics
 amrh2000@gmail.com

إ.د. أحمد حافظ حميد الطائي
 Prof. Ahmed H. ALTAE
 الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم
 الاقتصاد

Al-Mustansiriya University / College of
 Administration and Economics /
 Department of Economics
 drahmedhafed@gmail.com

المستخلص:

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت حدوثها فقط، ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي، لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات، والحد من احتمالات وقوعها، وتقليل فرص انتقال تداعياتها الى مكونات القطاع المالي المحلية الرئيسية، ومن ثم باقي القطاعات الاقتصادية في الدولة، وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية وحكومة المؤسسات والأسواق المالية، فضلاً عن ضرورة الربط بين المؤشرات الاستقرار المالي، وتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية، والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة، على الاستمرار وقت الأزمات في القيام بوظيفتها بكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، الاستدامة، النظام المالي، القطاع المصرفي

Abstract:

The concept of financial stability is not limited to how to deal with financial crises when they occur, but it works primarily to qualify the financial sector to absorb and absorb these crises, reduce the likelihood of their occurrence, and reduce the chances of their repercussions being transmitted to the main components of the local financial sector, and then the rest of the economic sectors in the country, which requires a great deal of transparency and the governance of institutions and financial markets, in addition to the necessity of linking financial stability indicators and achieving disciplined performance in financial markets, and ensuring the ability of payment, settlement and clearing systems to continue to perform their function efficiently during crises.

Keywords: Financial stability, sustainability, financial system, banking sector.

مقدمة:

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، عادة في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي، على جزء كبير من الاهتمام بعد الأزمة المالية الآسيوية (1997-1999)، واستحدثت على أثرها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين، برنامج تقييم القطاع المالي في عام (1999)، والذي استهدف في المقام الأول، تحديد مواطن الضعف والقوة في النظم المالية.

إن من أهم أسباب الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، السرعة والقوة التي تنتشر بها عدوى الأزمات المالية الخارجية في النظام المالي المحلي، ومنه إلى الاقتصاد الحقيقي، وخلال مدد زمنية وجيزة، وخاصة الأزمات المتعلقة بالجهاز المصرفي، إذ يؤدي انهيار أحد المصارف، الى تراجع قيمة الأصول المالية بالأسواق لمستويات متدنية، لان المصارف غالباً ما تكون الحائز الأكبر لها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث، من خلال تناوله الصعوبات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي لتحقيق الاستقرار المالي كخطوة أولى، ومن ثم استدامة هذا الاستقرار، ليحافظ الاقتصاد على انجازاته.

مشكلة البحث: إن توالي الأزمات على الاقتصاد العراقي خلال سنوات قليلة، منها لأسباب خارجية كريعية الاقتصاد العراقي، أو جائحة كورونا ومنها ما هو داخلي كأسباب أمنية، كل ذلك شكل عائقاً وقيداً، أدى إلى ضعف الاستقرار المالي، وضعف مؤشرات المعتمدة الرئيسية منها والفرعية، مما أدى بالتالي إلى ضعف إمكانية تحقيق استدامة الاستقرار المالي.

فرضية البحث: تنطلق الفرضية من سؤال، ما مدى قدرة تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي، وما هي إمكانيات استدامة هذا الاستقرار رغم الصدمات المتوقعة؟

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

- 1- الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في العراق، لما لذلك من أهمية في الحفاظ على الاستقرار المالي، وإسهامه في استقرار الاسعار والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة.
- 2- استعراض أهم المؤشرات التي تقيس مدى الاستقرار المالي في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، بينما تم استخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الرئيسية، ثم اعتماد المنهج التحليلي، في استعراض مؤشرات الاستقرار المالي المستخدمة في القطاعات المصرفية في العراق.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى محورين الأول هو الإطار النظري للاستقرار المالي، اما المحور الثاني فيتناول مؤشرات الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي العراقي، وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول**الإطار النظري للاستقرار المالي****أولاً: مفهوم الاستقرار المالي:**

يتصف النظام المالي بأنه مستقر في حالة انعدام التقلبات أو التوترات أو الأزمات الشديدة، ويعرف بنك التسويات الدولية الاستقرار المالي بأنه: "حالة ينتفي فيها وجود عوامل تؤثر على تقلبات مفاجئة وغير مبررة لأسعار الأصول، ومقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الالتزامات التعاقدية." (Palestine Monetary Authority: Authority for Financial Stability, 2015: 3).

وعند النظر لمفهوم الاستقرار المالي من زاوية معاكسة، فقد عرف (Mishkin) حالة عدم الاستقرار المالي؛ بأنها الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته، بصورة كاملة كوسيط مالي، تندفق من خلال الموارد المالية من أصحاب رؤوس الاموال الى طالبيها، لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة. ويؤخذ على هذا التعريف تجاهل الواقع، إذ أن أكبر الأزمات المالية قد حدثت في ظل قيام القطاع المالي بهذه الوظيفة، ومثال ذلك الأزمة المالية التي اندلعت بدول شرق آسيا للمدة (1997-1999)، وحتى أثناء الأزمات المالية لا يتوقف القطاع المالي، بصورة كلية في أداء وظيفته الرئيسية. ويتم التحويل عليه بصورة كبيرة في تنفيذ الخطط العلاجية، لمواجهة تداعياتها تضخم مزيد من السيولة اللازمة، أو عن طريق الاستفادة من دوره كوسيط مالي، في إعادة توجيهه للموارد في القطاعات المتضررة. كذلك عرف (Davis) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها؛ الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد فيها القطاع المالي انهياراً كبيراً، يحول دون قيام بخدمات المدفوعات والتسوية، وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة، وهو بذلك يعول كثيراً على الدور الذي يقوم به النظام المالي في دعم الاقتصاد الحقيقي، عن طريق وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان، وتسهيل خدمات المدفوعات، أما (Goodhart) (2009) فقد عرف حالة عدم الاستقرار المالي بأنه "الوضع الذي يحدث فيه زيادة في الطلب على النقود، بدرجة كبيرة، انخفاض في مستوى الناتج الحقيقي، زيادة في معدل التضخم، وارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي"، ويقترح عدم وجود فترات إبطاء في حساب المؤشرات السابقة حتى تعبر عن عدم الاستقرار المالي.

ويشير (Andrew Crockett) الى ضرورة التفرقة بين مفهومين للاستقرار المالي؛ وهما استقرار المؤسسات واستقرار الأسواق، وتعد البنوك في مقدمة المؤسسات المكونة للقطاع المالي، لذا فإن استقرار القطاع، يتحقق عندما تزيد الثقة في أداة المؤسسات المصرفية، والتي تعد من وجهة نظره الركيزة الأساسية التي يعول عليها في نجاح القطاع المالي، في القيام بدور الوساطة المالي، وعليه فإن حدوث تراجع في الثقة بالجهاز المصرفي، يعني ليس فقط حدوث اضطراب بأحد المكونات الرئيسية للنظام المالي، وانما قد يمتد أثر هذا الاضطراب لينعكس في انهيار قطاع الشركات وأسواق المال في ذات الوقت. (Al-Shazly, 2014: 14-17). وقد وضعت العديد من البنوك المركزية لدول العالم المختلفة تعاريف لمفهوم الاستقرار المالي، يمكن أجمالاً أهمها على النحو الآتي:

جدول (1) تعريف الاستقرار المالي من وجهة نظر بنوك مركزية مختلفة

| المصدر | التعريف | البنوك |
|--|---|-------------------------|
| www.bundesbank.de/de/ | قدرة النظام المالي على أداء وظيفته، على افضل مقدرة لأجل ان يعمل الاقتصاد الكلي، بشكل جيد حتى في ظل الضغوط اثناء مدة الازمات والاضرابات. | البنك المركزي (المانيا) |
| www.oenb.at/en | قدرة النظام على أداء وظائفه، بصورة جيدة حتى بحالة الصدمات، مثل الأزمات والمخاطر | البنك المركزي (النمسا) |

| | | |
|--|--|----------------------------|
| www.bcra.gov.ar | الوضع الذي يكون فيه قطاع الخدمات المالية قادراً على توجيه مدخرات الافراد، وتغيير نظام الدفع على المستوى الوطني بطريقة فعالة وأمنة ومستدامة عبر الزمن. | البنك المركزي (الارجنتيني) |
| www.rba.gov.au | ان النظام المالي المستقر يكون فيه الوسطاء الماليون والأسواق المالية والبنية التحتية في وضوح يسمح لهم بتسهيل التدفق السهل للأموال بين المدخرين والمستثمرين الامر الذي يعزز النمو في النشاط الاقتصادي. | البنك المركزي (الاسترالي) |
| www.bank of Canada.ca | الحالة التي يتم فيها نفي أي تهديدات، تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي، وأداء النظام المالي والأنظمة الأخرى | البنك المركزي (الكندي) |
| البنك المركزي العراقي 11:2010 www.ar.wikipedia.org | الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي، بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، من التصرف في مواجهة المخاطر او اية آثار سلبية في الواقع الحالي والمستقبلي، بهدف نمو وتطور الاقتصاد الوطني. | البنك المركزي (العراقي) |

Source: The table is prepared by researchers based on the sources established in the third column of the table.

ومما سبق يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه "الوضع الذي لا يكون فيه النظام المالي، عرضة لأي مخاطر منظمة، وقادر على مقاومة الاختلالات التي تصل الى حد الأزمات. ويمكن الاستدلال على هذا الوضع بمؤشرات عديدة أهمها؛ التغيير في نسبة الالتزامات، الى الأصول للنظام المصرفي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للنتائج المحلي، التغيير في سعر الخصم، التغيير في معدل الفائدة الاسمي على الودائع، التغيير في عرض النقود للنتائج المحلي، ومعدل نمو الطلب على النقود، ومؤشرات أخرى، مع مراعاة فترات الإبطاء المناسبة لكل مؤشر. ولا بد من الإشارة إلى إن مبادرات دعم الاستقرار المالي كانت على النحو الآتي:

1. **إنشاء معهد الاستقرار المالي:** والذي انشأ من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام (1999) نتيجة حدوث الأزمة المالية، في دول جنوب شرق آسيا، ويهدف هذا المعهد إلى مساعدة البلدان والهيئات الرقابية المالية، لتقوية أنظمتها المالية، وكذلك تحسين التنسيق بين منظمي البنوك الوطنية.
2. **إنشاء منتدى الاستقرار المالي:** حيث انشأ في عام (1999)، بناءً على توصيات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول السبع الصناعية*، ويهدف المنتدى إلى التعاون في مجال الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمعاملات والأحداث، عبر تبادل المعلومات بين الجهات المتخصصة، والإسهام في تحقيق الاستقرار المالي العالمي، وفي قمة مجموعة العشرين** (15 تشرين الثاني 2008)، تم الاتفاق على توسيع عضوية المنتدى، لتشمل الاقتصادات الناشئة مثل الصين، وقررت المجموعة في عام (2009) في لندن إنشاء مجلس الاستقرار المالي بدلاً عن المنتدى.
3. **أنشأ صندوق النقد الدولي خريطة:** يتم فيها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، ويقوم الصندوق بتقديم تقرير دوري يصدر مرتين في السنة، يتم فيه رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها. (Saeima, 2011:1).

ثانياً: أهمية الاستقرار المالي

تظهر أهمية استقرار النظام المالي عن طريق ارتباط النظام المالي مع الأنشطة الاقتصادية وذلك عبر توفير التمويل اللازم لهذه الأنشطة، بدءاً من الاستثمار والإنتاج مروراً بالتبادل وانتهاءً بالاستهلاك، إذ لا يقتصر دور النظام المالي على التمويل فقط، وإنما يتعداه ليشمل وظائف عدة، تمكنه من تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المالية وتحفيز النمو الاقتصادي، لذلك تتجسد أهمية استقرار النظام المالي، في جوانب عدة، لعل أبرزها ما يأتي:

1. **الاستقرار المالي شرط ضروري لتطوير النظام المالي.**

****مجموعة العشرين:** منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من (20) دولة والاتحاد الأوروبي، تأسس هذه المنتدى عام (1999)، وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وتقديم مقترحات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي وتعزيز فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة

2. يسهم الاستقرار المالي، في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية.
3. يعزز الاستقرار المالي، انتقال تأثيرات السياسة النقدية، إلى القطاع الحقيقي.
4. يساهم الاستقرار المالي، في زيادة الشمول المالي، وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما إن تحقيق الاستقرار المالي، لا يقل أهمية عن تحقيق الاستقرار النقدي أو الاقتصادي، لاسيما في ظل التطور الكبير الذي تشهده الأنظمة المالية، فضلاً عن التطورات المالية والاقتصادية المعاصرة، إذ أصبحت مسألة تحقيق الاستقرار المالي، والحفاظ عليه ذات أهمية متزايدة وتحل صدارة الاهتمامات الرئيسية في سياق صنع السياسة الاقتصادية المحلية والدولية، ولا يكاد يخلو أي بنك مركزي إلا واستحدثت قسماً يركز على تشخيص الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه (Abdullah ، 2019: 13) و (Al- Saadi: 2020:38).

ثالثاً: أهداف الاستقرار المالي

- تتجلى أهداف الاستقرار المالي، حسب وصف كل من (Amayra ، 2015: 15) بالآتي:
1. الحد من المخاطر النظامية التي يظهر تأثيرها مع تكرار الأزمات المالية، وتمكين صانعي السياسات من تحديد نقاط الضعف المحتملة، في وقت مبكر قبل حدوث الأزمة.
 - ج
 2. العمل على تشجيع اعتماد السياسات الوقائية والعلاجية، في الوقت المناسب، لتجنب عدم الاستقرار المالي، مع تحديد القدرة على إعادة الاستقرار للنظام المالي، في حالة فشل الإجراءات الوقائية والعلاجية.
 3. تعزيز الاستقرار على مستوى النظام المالي بأكمله، وليس فقط على مستوى المؤسسات الفردية.
 4. تعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات، وأداء دور مؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وذلك بدراسة وتحليل أهم العوامل والقطاعات التي تؤثر على استقرار النظام المالي.
 - ج
 5. الحد من المشاكل التي تواجه النظام المالي، وينبغي أن لا تؤثر في عناصر القطاع الحقيقي، وكذلك المشاكل التي تنشأ في المؤسسات المالية الفردية، يفترض أن لا تؤثر في النظام المالي بالكامل.
 6. الوصول إلى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، تعمل فيه المؤسسات المالية والأسواق المالية بكفاءة، مع الالتزام بالقواعد الاحترازية التي يفرضها النظام المالي (Khadija, and Karam :2021:32).

رابعاً: آلية عمل تحقيق الاستقرار المالي:

من أجل تحقيق الاستقرار المالي لابد أن يكون لدى البنوك المركزية هيكلية تمكنها من اتخاذ الإجراءات الاحترازية، بما في ذلك ما يأتي (Ali ، 2021: 53) و (Al-Asadi ، 2022: 40):

أولاً: التقييم الشامل : تحتاج البنوك المركزية لمراقبة وتحليل شامل لجميع المصادر المحتملة للمخاطر ونقاط الضعف، الأمر الذي يتطلب مراقبة منهجية لأجزاء النظام المالي، (الأسواق المالية، المؤسسات المالية، البنية التحتية)، والتفاعل بين هذه الأجزاء، وكذلك ظروف الاقتصاد الكلي، ذات الصلة بالقطاع المالي والوصول إلى رؤية شاملة لاستقرار النظام المالي، واتخاذ خطوات مختلفة على سبيل المثال، أن تقوم البنوك المركزية بتقييم قوة الوسطاء والأسواق والبنية التحتية، التي تشكل النظام المالي وفعاليتها، فحتاج البنوك المركزية إلى تشخيص المصادر الرئيسية للمخاطر ونقاط الضعف التي يمكن أن تشكل تحديات لاستقرار النظام المالي في المستقبل، وتقييم مدى قدرة النظام المالي على التعامل مع الأزمات في حالة حدوث هذه المخاطر، إذ أن التقدير الشامل سيسير إلى ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي إجراء علاجي، فإذا كان التقييم لا يشير إلى وجود أو حدوث أية مخاطر فورية، فإن الإشراف والمراقبة المستمرة وسياسات الاقتصاد الكلي المفتاح للحفاظ على استقرار النظام المالي، بالإضافة إلى ذلك يعد التواصل بشأن هذه القضايا أمراً مهماً، فهناك أساليب مختلفة للتواصل مع الجمهور، فيما يتعلق بسياسات الاستقرار المالي ومن هذه الأساليب نشر تقرير الاستقرار المالي، لتعزيز الوعي في الصناعة المالية التي يمكن أن تؤدي دوراً

مهماً في منع الأزمات المالية أو الحد من أثارها عند حدوثها، كما أن نشر تقارير الاستقرار المالي يطمئن الجمهور والوكلاء الاقتصاديين بشكل عام، بأن كل شيء على ما يرام في القطاع المالي، وتعمل (التقارير) بمثابة إنذارات مبكرة للوكلاء المعنيين والسلطات التنظيمية المالية عند ظهور المشاكل.

1. **حل الأزمات:** إذا كانت هناك مؤشرات تشير إلى احتمال حدوث ضائقة أو أزمة مالية، أي تقدر (خارج نطاق الاستقرار المالي) كما في الشكل (1) ، فإن الأمر متروك للسلطات المختصة، مثل البنوك المركزية والمشرفين للتعامل معها بشكل صحيح، واتخاذ الإجراءات لمعالجة الأزمات، ويمكن للسلطات العامة أيضاً اتخاذ إجراءات غير رسمية، باستعمال المراسلات والمناقشات مع المؤسسات المتضررة، لحل هذه الأزمات، ويمكنهم أيضاً استخدام الضغط غير الرسمي، للتأثير في سلوك الوسطاء الماليين، وقد تمارس السلطات العامة الإقناع الأخلاقي، بأسلوبين مختلفين الأول عندما يريدون التأثير في توقعات الجمهور عن طريق إعلان البيانات الخارجية أو الإرشاد والتوجيه، والثاني عندما يحاولون إقناع الوسطاء الماليين، بتعديل سلوكهم لدعم التنمية السليمة للأسواق، أما إذا فشل الإقناع الأخلاقي فلا بد من تكثيف أدوات السياسة الأخرى من أجل تصحيح الوضع الراهن إذ (Rijal , 2021 : 30) في حالة عدم الاستقرار سواء بسبب أزمة مالية خارجية أو داخلية، تتدخل السلطات في إدارة الأزمات، وتنفذ السياسات ذات الصلة في هذا الصدد، وبعد ذلك يتم اعتماد سياسة أقوى لحل الأزمة، كما ينبغي تعزيز إجراءات الرصد واتخاذ المزيد من التدابير، لاستعادة قدرة النظام وزيادة الثقة على سبيل المثال (القيام بضخ السيولة في المؤسسات أو تفعيل شبكة أمان مالي).

2. **الإجراءات الوقائية:** عندما يكون النظام المالي في حالة مستقرة، أي يكون (داخل نطاق الاستقرار المالي) كما في الشكل (1) ، فإن السياسة الوقائية تعد سياسة مناسبة له من أجل استمرار الاستقرار بالاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وعمل الإشراف والرقابة وان الأدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم، تلك التي تساهم في عدم تراكم الاختلالات، التي قد تؤدي إلى حدوث أزمة، كما ان هذه الأدوات ترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق ومراجعة عملية التنظيم والرقابة والإشراف، وقد تتطلب إجراء تعديلات في طريقة تقييم نقاط الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المالي (Al-Shazly : 2014 : 48).

الإجراءات العلاجية: إذا اقترب النظام المالي من تحقيق الاستقرار المالي، أي يكون (على مقربة من حدود نطاق الاستقرار المالي) كما في الشكل (1)، وحدثت تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق أو حدوث تغييرات خارج حدود النظام المالي، مما قد يكون له تأثيراً سلبياً في النظام فإنه ينبغي على السلطات المختصة اتخاذ تدابير علاجية لحماية استقراره، وقد تؤدي هذه التطورات على سبيل المثال، إلى النمو السريع للانتماء، المرتبط بالتضخم الكبير في أسعار الأصول أو انخفاض رسمة النظام المصرفي أو تغيير غير متوقع في المستوى المحلي أو الخارجي.

المحور الثاني: طبيعة الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي

أولاً: مؤشر الاستقرار المالي ومكوناته :

لقد سعى البنك المركزي العراقي لتطوير مؤشر الاستقرار المالي ليشمل حالة استقرار النظام المالي ككل، وليس الاستقرار المصرفي فقط، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكل من النظام المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال والدورة المالية، وهذه المؤشرات تعتمد أيضاً على نسب فرعية أخرى.

يتكون مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المالي العراقي، من أربعة مؤشرات رئيسية وعلى النحو الآتي (Annual Financial Stability Report for Iraq ، 2022 : 96-97):

1. **مؤشر القطاع المصرفي:** يتكون من (10) مؤشرات فرعية وهي: نسبة كفاية رأس المال، نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، نسبة صافي الديون غير العاملة إلى رأس المال، نسبة تغطية المخصصات، نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات السائلة، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

2. **مؤشر الاقتصاد الكلي:** يتكون من أربع مؤشرات فرعية وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه النسبة طويل الأجل.

جدول (2) مؤشر الاستقرار المالي في القطاع المالي العراقي والمتغيرات الداخلة في تكوينه والاوزان النسبية لكل مؤشر

| المحور | المتغيرات | المتغيرات الفرعية | العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي | الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى | وزن المؤشر الرئيسي (w) | |
|------------------------|--|--|--|--|------------------------|----|
| مؤشر القطاع المصرفي BI | كفاية رأس المال | نسبة كفاية رأس المال | طردية | 13% | 53% | |
| | | الديون غير العاملة/ إجمالي الديون | عكسية | 5% | | |
| | | | صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال | عكسية | | 5% |
| | جودة الموجودات | (الديون غير العاملة/المخصصات) نسبة التغطية | طردية | 5% | | |
| | | نسبة الموجودات السائلة/ المطلوبات قصيرة الأجل | طردية | 6% | | |
| | السيولة | نسبة إجمالي الديون /إجمالي الودائع | عكسية | 6% | | |
| | | | ROA(نسبة العائد على الموجودات) | طردية | | 3% |
| | | الربحية | ROE(نسبة العائد على حقوق الملكية) | طردية | | 3% |
| | | | إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل | عكسية | | 4% |
| مؤشر الاقتصاد الكلي EI | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 6% | | | |
| | | نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي | عكسية | 6% | | |
| | معدل التضخم | عكسية | 6% | | | |
| | | نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 6% | | |
| مؤشر سوق رأس المال CI | مؤشر سوق العراق للأوراق المالية | طردية | 7.5% | | | |
| | | القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي | طردية | 7.5% | | |
| مؤشر الدورة المالية FI | فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل) | عكسية | 8% | 8% | 8% | |
| المجموع | | | | | 100% | |

Source: Central Bank of Iraq, "Financial Stability Report 2021, Monetary and Financial Stability Department, 2022: p. 97

ثانياً: رصد وتحليل مسار الاستقرار المالي

إن الحاجة لبناء مؤشراً يكون معبراً عن حالة النظام المالي، عن طريق مجموعة من المتغيرات التي تمثل عناصر هذا النظام، ويمكن عن طريقها تحديد نقاط الضعف في النظام المالي، وفيما يأتي تحليل لمؤشر الاستقرار المالي في القطاع المالي العراقي للمدة (2017 – 2021).

1. المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

تعد مؤشرات الاستقرار المالي، بمثابة نظام الإنذار المبكر، الذي يساهم في رصد احتمالية حدوث الأزمات والصدمات المالية والنقدية، وتقييم مؤشرات الاستقرار المالي، بشكل كمي مستوى الاستقرار المالي، وتعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، وقد سعى البنك المركزي العراقي، متمثلاً بقسم الاستقرار النقدي والمالي لتطوير مؤشر الاستقرار المالي، ليكون شاملاً لحالة استقرار النظام المالي بشكل كلي، وليس فقط الاستقرار المصرفي وذلك عن طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكل من القطاع المصرفي وقطاع الاقتصاد الكلي وسوق رأس المال والدورة المالية وأن هذه المؤشرات الفرعية، تعتمد كذلك على نسب فرعية أخرى، علماً أنّ النسب التي لها علاقة عكسية مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي إذ يتم إعطاؤها إشارة سالبة قبل تطبيق المؤشر (Central Bank of Iraq, Financial Stability Report 2022 : 101).

ويقدر تعلق الأمر بمنهجية قياس هذا المؤشر في القطاع المالي العراقي فإن ذلك يتطلب القيام بالخطوات الآتية، وبواسطة المعادلة الآتية (Central Bank of Iraq, Financial Stability Report 2019, p. 49) :-

$$d = \frac{x - Min}{Max - Min} \quad \text{----- (1)}$$

إذ إن :-

• X = قيمة المتغير في العام احصائي.

• Min = أقل قيمة للمتغير أثناء مدة الاحتساب.

• Max = أكبر قيمة للمتغير أثناء مدة الاحتساب.

إن تقييم مستوى الاستقرار المالي في القطاع المالي العراقي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، وإنّ قيمة المؤشر تتراوح بين (0-1)، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دلّ ذلك على ضعف درجة استقرار النظام المالي وزيادة في المخاطر، في حين كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد، فإن ذلك يعني تزايد درجة استقرار النظام المالي وانخفاض المخاطر عموماً.

أ. تحديد الأوزان :- هنالك أساليب عدة مستخدمة في إعطاء أوزان للمتغيرات الداخلة في حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، إلا أنّ البنك المركزي العراقي يعتمد على طريقة تقدير الخبراء في تحديد أوزان المتغيرات، ومن هذه الطرق ما يأتي :-

• تقديرات الخبراء Expert Judgment.

• تحليل العناصر الأساسية Principal Components Analysis.

• التحليل العاملي Factor Analysis.

ب. جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

ج. حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفقاً للصيغة رياضية معتمدة .

إذ إن :-

• FSI : مؤشر الاستقرار المالي.

• ω_j : الأوزان الترجيحية.

• BI : مؤشر القطاع المصرفي.

• EI : مؤشر الاقتصاد الكلي.

• CI : مؤشر سوق رأس المال.

• FI : مؤشر الدورة المالية.

• t : العام الذي يتم فيه الاحتساب.

ويوضح كلُّ من جدول(3) وشكل(1) قيم المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، و مساره خلال مدة البحث.

جدول (3) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

| السنوات | المؤشر التجميعي للاستقرار المالي | الأهمية النسبية | نسبة النمو |
|---------|----------------------------------|-----------------|------------|
| 2017 | 0.363 | 14.79% | |
| 2018 | 0.440 | 17.92% | 21.21% |
| 2019 | 0.410 | 16.70% | -6.82 % |
| 2020 | 0.586 | 23.87% | 42.93% |
| 2021 | 0.656 | 26.72% | 11.95% |
| Mean | 0.491 | | |
| Max | 0.656 | | |
| Min | 0.363 | | |
| S.D | 0.111 | | |

Source: Prepared by researchers based on data from the Central Bank of Iraq reports for the years (2018–2022).

شكل (1) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول 3 .

وعند ملاحظة كل من الجدول (3) والشكل (1) نجد اتجاهاً عاماً نحو الصعود رغم بعض التذبذبات في المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، خلال المدة (2017- 2021) فقد ارتفع من (0.363) نقطة بأهمية نسبية (14.79%) في عام 2017 إلى (0.656) نقطة بأهمية نسبية (26.72%) في عام 2021، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع المؤشرات الفرعية الداخلة في احتسابه، مما يعكس توجه البنك المركزي العراقي، نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الاستقرار المالي، عن طريق تطبيق القطاع المصرفي العامل في العراق لمتطلبات بازل الثالثة، التي وفقها يجب على المصارف العاملة في العراق (عدا فروع المصارف الأجنبية) أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال، لا تقل عن (12%)، وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والموجودات المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة).

إذ أنَّ قيمة المؤشر التجميعي في عام (2017) بلغت (0.363) في حين ارتفعت في عام(2018) الى (0.440) بمعدل نمو بلغ (21.21%) وأهمية نسبية بلغت (17.92%) وانخفضت قيمة المؤشر في عام 2019 إلى (0.410)، أي أنَّ نسبة الانخفاض

بلغت (6.82%) بأهمية نسبية (16.70%) ويرجع سبب الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار النفط نسبياً، فضلاً عن الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني التي شهدتها تلك السنة.

أما في عام (2020) فقد ارتفع المؤشر التجميعي إلى (0.586) نتيجة ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي، وكذلك مؤشر سوق رأس المال، في حين انخفض مؤشر الدورة المالية، وكان الأثر الإجمالي للتغير في هذه المؤشرات، هو ارتفاع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي من (0.410) في عام (2019) إلى (0.586) في عام (2020)، وهو يعكس استقراراً نسبياً لمؤشر الاستقرار المالي، في القطاع المالي العراقي. أما في عام (2021) ففي ظل الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، اعتمد البنك المركزي العراقي العمل بجملة من الإجراءات السريعة والناجحة التي من شأنها أن تخفف الصدمة على الاستقرار المالي، فضلاً عن تحسن أسعار النفط العالمية في عام (2021)، مما انعكس ذلك بصورة إيجابية على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي شهد ارتفاعاً ليصل إلى قمته بنحو (0.656) في عام (2021) مقابل (0.586) في عام (2020)، وإن مجموعة الإجراءات توزعت أثناء الأزمة وما بعدها على قسمين؛ الأولى، كانت على شكل تعليمات وضوابط مثل تأجيل سداد الأقساط وغرامات الائتمان المتعثر، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتوفير السيولة للمصارف. والثانية؛ دعم القطاعات الاقتصادية عن طريق زيادة المبالغ الممنوحة للمصرف الصناعي والزراعي وصندوق الإسكان، والتي أوصلت الاقتصاد العراقي إلى التعافي والتماسك من جديد والعمل على ايجاد قطاع مالي ونقدي مستقر عن طريق تبني مبادرة لتمكين الاقتصاد الرقمي، وزيادة الشمول المالي، وقد بلغ الوسط الحسابي لمؤشر التجميعي للاستقرار المالي خلال مدة الدراسة (0.491) بانحراف معياري (0.111).

2. المؤشرات الفرعية

وهي تتضمن (مؤشر القطاع المصرفي- مؤشر الاقتصاد الكلي- مؤشر سوق رأس المال- مؤشر الدورة المالية)، وكما تم ذكره وتوضيحه في جدول (2) مسبقاً. لذا ما سبق يمكن أن نستنتج إن قيم مؤشري القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي، كانت أعلى قيم المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي أثناء مدة البحث، وكذلك وزني هذين المؤشرين، هي أعلى من أوزان المؤشرات الأخرى.

إذ نلاحظ من خلال الجدول (4) إن كل ارتفاع في إحدى قيم مؤشري القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي أو كليهما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في القطاع المالي العراقي. كما نلاحظ تذبذباً في قيم مؤشرات الاستقرار المالي، إذ تبين أن أغلب تلك المؤشرات قادرة على الاستمرار بأداء وظائفها في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات، أي قادرة على مواجهة التحديات التي عصفت في الاقتصاد وأهمها الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية واضطراب أسعار النفط، لاسيما وان العراق من البلدان الريعانية الذي يعتمد على النفط مصدراً للدخل، لذلك أعطى البنك المركزي العراقي موضوع تحقيق الاستقرار المالي عناية متزايدة من خلال القيام بمسؤولية ضمان نظام مالي سليم والحفاظ عليه، وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها، وهذا ما جعل الاستقرار المالي أحد الأهداف الضرورية للبنك المركزي العراقي.

جدول (4) ملخص لمؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المالي العراقي

| السنوات | المؤشر التجميعي للاستقرار المالي | مؤشر القطاع المصرفي | مؤشر الاقتصاد الكلي | مؤشر سوق رأس المال | مؤشر الدورة المالية |
|---------|----------------------------------|---------------------|---------------------|--------------------|---------------------|
| 2017 | 0.363 | 0.181 | 0.121 | 0.005 | 0.055 |
| 2018 | 0.440 | 0.194 | 0.162 | 0.005 | 0.079 |
| 2019 | 0.410 | 0.19 | 0.133 | 0.008 | 0.08 |
| 2020 | 0.586 | 0.289 | 0.155 | 0.08 | 0.063 |
| 2021 | 0.656 | 0.253 | 0.225 | 0.099 | 0.08 |
| Mean | 0.491 | 0.221 | 0.159 | 0.039 | 0.071 |

| | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-----|
| 0.08 | 0.099 | 0.225 | 0.289 | 0.656 | Max |
| 0.055 | 0.005 | 0.121 | 0.181 | 0.363 | Min |
| 0.011 | 0.032 | 0.016 | 0.044 | 0.111 | S.D |

Source: Prepared by researchers based on data from the Central Bank of Iraq reports for the years (2017-2021).

ثالثاً: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي:

1. السلوك الريعي للاقتصاد والذي ساهمة في تقادم الانفاق الاستهلاكي، والتبذير والترهل وضعف الكفاءة وضعف مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، فضلا عن ضعف قدرته على التنوع، الامر الذي أدى الزيادة الاستيراد، وهذا الأخير قاد بدوره الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل الدينار، مما ولدّ ضغوطاً تضخمية من جهة، وضغطاً على ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
2. ان طبيعة الإيرادات العامة (دولارية بنسبة 95%) وهي تشكل الأساس النقدي، لدى البنك المركزي في المقابل فإن إنفاق الحكومة يمثل عنصراً مهماً للتوسع في العرض النقدي، لاسيما إن تغطية النفقات المحلية من الإيرادات المحلية لا تتجاوز الـ (5%) مما يؤدي الى استبدال العملة الأجنبية (المتأتية من الإيرادات النفطية) بالعملة المحلية (الدينار) عن طريق البنك المركزي، مما يؤثر في عرض النقد، بشكل واسع فضلا عن ذلك هناك ضعفاً واضحاً في مرونة النفقات والإيرادات، والتي غالباً ما تكون محكومة بإرادات وتأثيرات سياسية تتسبب في نفقات يصعب تخفيضها مثل الرواتب والإعانات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الإنفاق الحكومي، لم يتمكن من توسيع القدرات الانتاجية المحلية، وتهيئة ظروف ودعم القطاع الخاص، ولم يحقق زيادة في إنتاجية شركات القطاع العام، وإنما استمرت بتلقي دعم الموازنة العامة، على الرغم من خسائرها الكبيرة والمتراكمة.
3. ظاهرة التعامل بالنقد، إذ تمثل الكتلة النقدية التي يتم تداولها خارج القطاع المصرفي وقنواته مبلغاً كبيراً يتجاوز (65) تريليون دينار (خلال مدة البحث وهي أخذة بالزيادة)، وهذه الظاهرة تمثل تحدياً كبيراً لتحقيق الاستقرار المالي من جانب، ومن جانب آخر فهي تمثل تحدياً للسياسة النقدية، لاسيما من حيث فاعلية أدواتها للسيطرة على تلك الكتلة، فضلا عن تقويت فرص التمويل والتشغيل والائتمان.
4. ضعف العمق المالي، حيث تتسم الأسواق المالية (أسواق الاسهم والسندات، اسواق رأس المال، اسواق النقد) بالمحدودية، مما يفوت فرص توظيف المدخرات المحلية، والحد من ظاهرة الاكتناز وسحب السيولة لتوظيفها في القطاعات الحقيقية.
5. ضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، إذ تشكل السياسات المالية والنقدية ركناً مهماً للسياسة الاقتصادية، إذ أن السياسة المالية، تلعب دوراً مهماً في ادارة النفقات والإيرادات العامة، والذان يؤثران تأثيراً مباشراً في الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد والطلب الكلي والتشغيل، فإن التنسيق بينها وبين السياسة النقدية امر مهم في تحقيق الاستقرار المالي (Al-Nusayri: 2016:8).
6. إن تراجع الشفافية يعد إحدى الأسباب التي تؤدي الى قيام الأزمات المالية، نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحد من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة، من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الآخرين كما ان التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية يجعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات، وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي وان حدوث أي اختلال بإحدى هذه المكونات، ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداة المكونات الأخرى، فان عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التعميم وعدم الشفافية، او إظهار البيانات بصورة غير حقيقية مضللة، يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي، ولا يمكن للمسؤولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة، وبالتالي لا يتم اتخاذ الاجراءات الاحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حالة حدوثها.
7. زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي، حيث أدت زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي، فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة، وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها الى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، وخاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الاقتصادات المتقدمة ليشكل أكثر انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي في بعض الأحيان. وعلى الرغم من هذا التطور في الأدوات والآليات المالية، قد أدى الى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وعزز من النظم المالية إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر، مثلت تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي، في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها والتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان (Global Financial Stability Report, 2015:2).

الاستنتاجات:

يمكن إدراج أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بالآتي :

1. يتطلب الاستقرار المالي استقراراً نقدياً يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة.
2. أظهر المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق تحسناً واضحاً للمدة موضوعه البحث ما بين عامي (2017) و(2021)، وذلك يعود لعدة أسباب منها تنظيمية ومنها اقتصادية، وأنه على الرغم من حصول أزمة جائحة كورونا، إلا أن العراق حقق تقدماً في الحفاظ على الاستقرار المالي، مما يؤهله لاستدامة هذا الاستقرار، إذا استمر الأداء المؤسسي في التقدم.
3. كذلك أظهرت المؤشرات الفرعية الأربعة، تقدماً واضحاً، وكانت أكبر نسبة هي في مؤشر الاقتصاد الكلي، ثم مؤشر القطاع المصرفي، ثم مؤشر سوق رأس المال وأخيراً مؤشر الدورة المالية .
4. تتمثل التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي في تراجع الشفافية، وزيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي، وزيادة ديناميكية الأسواق المالية، والمخاطر المعنية، والفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الوحدات الاقتصادية المتعاملة في القطاع المالي، وبين الجهات الرقابية والإشرافية على تلك الوحدات.
5. تعد عملية تحقيق الاستقرار المالي عملية مستمرة، يتطلب الاهتمام بها والعمل على إنجازها، في الظروف العادية، والتي يعمل فيها القطاع المالي بكفاءة حيث يلزم قيام السلطات المالية المعنية باتخاذ تدابير وقائية تعزز من قدرة القطاع المالي، على مواجهة تداعيات الأزمات حال حدوثها والاستمرار في القيام بوظيفته الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية بكفاءة أثناء وبعد وقوع الأزمات.

التوصيات:

ويمكن إجمال أهم التوصيات بالآتي:

1. ضرورة القيام بخطوات جادة من قبل الحكومة، للإصلاح المالي وتعزيز الاستقرار المالي وتحسين استدامته، وهذا يتطلب إصلاح وإعادة هيكلة مصارف وشركات تأمين حكومية كخطوة أساسية.
2. من الأهمية بمكان أن يتضمن الإطار العام للاستقرار المالي، مجموعة من المعايير والمؤشرات، والتي تسهم في اكتشاف مواطن الضعف والقوة في النظام، وبحيث يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية، عن طريق جهات محددة لديها سلطة اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع العادية. وكذلك من الضروري أن يتضمن هذا الإطار، مجموعة من الآليات والإجراءات التي تمكن القطاع المالي حال حدوث الأزمات من تجاوز تداعياتها، والاستمرار في أداء دوره كوسيط مالي بكفاءة وفعالية، وتقلص فرص انتقال هذه التداعيات إلى باقي القطاعات الاقتصادية. وكذلك يجب وضع سيناريوهات مسبقة، للصددمات الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد الحقيقي.
3. الاهتمام بالبيانات وبناء قاعدة معلومات، تستطيع عن طريقها التوصل للمؤشرات صحيحة عن الاستقرار المالي.
4. استمرار التعاون بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الدولية، ذات العلاقة بالاستقرار المالي، إذ يتطلب العمل على تحقيق الاستقرار المالي، تضافر الجهود المبذولة على المستويين المحلي والعالمي، وذلك باعتبارها مسئولية جماعية يجب أن تشترك فيها كافة المؤسسات والكيانات الدولية المعنية، فضلاً عن مشاركة الاقتصادات الكبرى أيضاً.
5. التركيز على القطاع المصرفي لأداء مهامه بشكل أكبر عن طريق دمج المصارف، وتركزها، وزيادة رؤوس أموالها للوصول في نهاية المطاف إلى ترصين هذا القطاع تحسین نوعية الخدمات المقدمة .

المصادر:

- 1 . Palestine Monetary Authority website <https://www.pma.ps/ar/FinancialStability>
2. Al-Saadi, Sobhi Hassoun (2015) "Methods of measuring and predicting governance by default," An analytical study in the creation of states, University College of Administration/Al-Mustansiriya University.
3. Al-Shazly, Ahmed Shafiq (2014) "The General Framework for Central Bank Stability in Achieving Success" Arab Monetary Fund ,, - www.amf.org.ae/.../%20 .
- 4 . Saeima(2011)"Financial stability Law" the parliament of the Republic of Latvia,From: www.gov.lv/image/catalgo/dokument
- 5.Hassan, Al-Shaima Muhammad Mahmoud, 2019, "Saudi Arabia and the G20... between representation and effectiveness," Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Suez Canal University, Volume (10), Issue (1), Arab Republic of Egypt.

6. Abdullah, Kilan Ismail (2019) "Financial stability in Iraq using precautionary policy", doctoral thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics.
7. Al-Saadi, Khaled Hussein Hamza Abbas (2020) "The Effectiveness of Financial Policy in Achieving Financial Stability in Iraq for the Period (2004-2017)", Master's Thesis, Al-Qadisiyah University, Faculty of Administration and Economics.
88. Amayra, Muhammad (2015) "The Role of Central Banks in Reducing Systemic Risks and Protecting Financial Stability," a working paper at the First Arab Economic Forum for Risk Management in Financial and Banking Institutions, held on June 8, 2015, Amman, Jordan.
9. Khadija, Tarfia, Karam Yousry (2021) "The role of financial inclusion in achieving financial stability, a comparative study (Algeria - Tunisia - Morocco)" Master's thesis, Abdelhafid Bou Al-Souf Millia University Center, Institute of Economic, Commercial and Facilitation Sciences.
10. Al-Asadi, Marwa Ali Nima Abdul, (2022) "The Impact of Monetary Shocks on Financial Stability in Selected Economies," Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics.
11. Rijal, Nasreen (2021) "The Role of Financial Inclusion in Achieving Financial Stability: An Analytical Study of Algeria during the Period 2011-2017." Master's Thesis, University of Larbi Ben M'hid, Oum El Bouaghi, Faculty of Economics and Management Sciences.
12. Al-Nassiri, Samir (2016) "A Diagnostic and Analytical Vision for Banking Reform until 2020", Iraqi Economists Network . <http://iraqieconomists.net/ar/>
13. Central Bank of Iraq, "Financial Stability Report for 2021," Monetary and Financial Stability Department, 2022.
14. Central Bank of Iraq, "Financial Stability Report for 2020," Monetary and Financial Stability Department, 2021.
15. Central Bank of Iraq, "Financial Stability Report for 2018," Monetary and Financial Stability Department, 2019.